المفاوضات في القدس وبيروت، بحيث يتحدد مكان المفاوضات خلال اتصالات تجري بين حكومتي اسرائيل ولبنان (معاريف، ٢٠/١٢/١٩٨٢).

الا أن فرح شارون بانجازه لم يدم طويلاً، اذ كان من المفترض أن تعقب التصديق الاسرائيلي الرسمي على الوثيقة، خطوة مماثلة من جانب الحكومة اللبنانية. لكن شيئاً من هذا لم يحدث، حيث اتضح أن الوثيقة لا تتمتع بأي تأييد رسمي لبناني، بل أن رئيس الحكومة السيد شفيق الوزان أعلن أنه ليس له علم بها. وهدّد الوزان بالاستقالة بعدما سمع نصّها من المبعوث الأميركي فيليب حبيب، خلال اجتماعه به في كانون الأول (ديسمبر) الماضي (شلومو نكديمون، يديعوت احرونوت، ٢٤/١٢/١٩٨٢). وبدأ شارون يمارس ضغطاً على الحكومة اللبنانية لتقبل التوقيع على الوثيقة، كتهديده بتأجيل المفاوضات (هآرتس، ٢٦/١٢/١٩٨٢). الا أن محاولاته هذه لم تجد نفعاً، وأعلن في جلسة الحكومة في ٢٦/١٢/١٩٨٢، أي قبل بدء المفاوضات بيومين، ان لبنان تراجع عن استعداده لتوقيع الوثيقة المذكورة، متهماً المبعوث الاميركي موريس درايبر بأنه هو الذي شجّع اللبنانيين على عدم التوقيع عليها، «لأن موقف الولايات المتحدة، يتحدد حسب رغبتها في تحقيق تنازلات اسرائيلية في الضفة الغربية، حسب مشروع ريغان» (عل همشمار، ٢٧/١٢/١٩٨٢). وأثار اعلان شارون هذا استياءاً شديداً لدى بعض الوزراء، فمثلاً اتهمه تسيبوري بأن المشكلة الحالية مع لبنان سببها «الاعلان السابق لأوانه، والتسريب والمقابلات حول مضمون وثيقة المبادىء، الأمر الذي أربك لبنان». وأضاف أنه ينبغي اشراك الاميركيين في الاتصالات، والتوقف عن مهاجمتهم. أما نائب رئيس الحكومة سمحه أرليخ، فقد أعلن أن الشيء الوحيد الذي اتضح هو موافقة لبنان على جدول أعمال وليس على وثيقة مبادىء، والدليل على ذلك هو عدم استعداده (أي لبنان) للتوقيع عليها (المصدر نفسه).

ونتيجة لذلك، تحوّل مكسب شارون الى مهزلة حقيقية في وسائل الاعلام الاسرائيلية، التي سخرت من وزير الدفاع، ومن «التقدم» الذي أحرزه، معتبرة أن هنالك دوافع حقيقية وراء خطوته هذه، أبرزها ما يلي:

أولاً: أن شارون، والحكومة من ورائه، وصل الى طريق مسدود في حرب لبنان، «فبيغن تورط في سلسلة من الشروط غير الواقعية (المطالبة بمعاهدة سلام، المفاوضات في القدس وعلى مستوى وزاري وما شابه ذلك)، في الوقت الذي بدأت فيه الحرب تطول، والدم الاسرائيلي يسفك يومياً. من جهة ثانية بدأت الحكومة الأميركية تهدد باتباع اجراءات صارمة ضد اسرائيل بسبب دورها في جمود المفاوضات. وفي موازاة ذلك يعاني شارون أيضاً من مشاكله الخاصة: ثقة بيغن المهتزة به، وعلاقاته المتوترة مع قيادة الجيش، وشكوك أغلبية الحكومة بجميع خطواته، وأخيراً النتائج المتوقعة للجنة التحقيق [لجنة كاهان]. فقرر أن يصطاد عصفورين بحجر واحد: أن ينقذ الحكومة من المستنقع الكبير في لبنان، وأن يستعيد مجده السابق. [لذلك] ضغط على حلفائه في الكتائب [اللبنانية] قائلاً: 'انظروا ماذا فعلنا من أجلكم، لقد حان الوقت لأن تردوا لنا الجميل'، كي يقوم هؤلاء بدورهم بالضغط على الرئيس. لقد طالبهم شارون بمنحه وثيقة تثبت جدوى أطول حروب اسرائيل» (يوئيل ماركوس، هآرتس، ٢٤/١٢/١٩٨٢).

وكما يقول النائب فيكتور شمطوف (مبام)، فان الحكومة عبر تصديقها على هذه الوثيقة، انما «تبحث عن طريقة للنزول من على الشجرة العالية التي تسلقتها... فقد فهمت أخيراً أنه يجب عليها التراجع عن أهداف غير قابلة للتحقيق... أن لبنان سيكون البلد العربي الأخير الذي سيوقّع معاهدة سلام مع اسرائيل» (اسحاق شور، عل همشمار، ٢٣/١٢/١٩٨٢).

ثانياً، يهدف شارون بالذات من وراء هذه الوثيقة، الى تقليص دور الولايات المتحدة في المفاوضات مع لبنان. فالمصادر الاسرائيلية تقول أن الولايات المتحدة لم يكن لها علم بالمفاوضات السرية الدائرة بين شارون والأوساط اللبنانية، أو بالوثيقة التي تمخّضت عنها. وتضيف هذه أن بيغن وشارون قد فاجأ المبعوث الأميركي فيليب حبيب لأول مرة بهذه الوثيقة عند اجتماعهما به يوم ١٦/١٢/١٩٨٢، فرحب بها جداً. الا أن